الفصل السادس

ابرز الأحداث بعد الاستقلال

١٩٥٦-١٩٦٤

الحكومة الوطنية الأولى

الحكومة ائتلافية الأولى

المدة المتبقية من عمر الائتلاف

انقلاب الفريق إبراهيم عبود

المجلس المركزي

oberikandi.com

التطورات السياسية بعد الاستقلال
١٩٥٦ـ ١٩٦٤

الحكومة الوطنية الأولى:

رأينا في الماضي الاستراتيجية التي تبناها الأزهري لمقاومة الضغوط من أجل حكومة وطنية حتى الاستقلال التام والذي تحقق في ظل قيادته، وأحد المقومات التي مكنته من المراوغة مع السيد علي هو الانقسام داخل الختمية بين أولئك الذين يدعون إلى اختلاف أوسع لكونهم على خلاف مع الحزب الوطني الاتحادي والأزهري[٦٥]. وقد تعزز الضغط من قبل المجموعة الأخيرة، والتي كان السيد علي نفسه يتفق معها، بمطالب أحزاب المعارضة بصورة عامة. أما وقد حقق طموحه بتأمين مفخرة شخصية بإعلان الاستقلال فأن الأزهري يستطيع الآن الاستجابة لهذا المطلب الواسع الانتشار فضلا عن شكوكه وشكوك أعضاء آخرين في الحزب الوطني الاتحادي حول قدرة تعاون فعال مع الأحزاب السياسية من خلال المجلس على الاستمرار، بالإضافة إلى شكوكهم في الرغبة في مثل هذا التعاون، لكن موافقته الآن على حكومة وطنية أصبحت أسهل من خلال مصالحة – بالرغم من أنه ثبت أنها مؤقتة – مع السيد علي، وفي حينه تم تشكيل حكومة وطنية بعد شهر من الاستقلال[٦٥].

نشدت الوزارة الجديدة حالاً مباركة السيدين، وعند زيارتها للسيد علي، أعرب الأخير عن رضاه، ثم قامت الوزارة بزيارة السيد عبد الرحمن الذي منحها أيضاً مباركته[٦٥].

وعلى أية حال، فأن وزارة تضم شخصيات مثل مرغني حمزة ومحمد نور الدين"منافس الأزهري المطرود داخل الحزب الوطني الاتحادي"وسياسيين بارزين من

حـــزب الأمـــة همـــا عبد الله خليل وإبراهيم أحمد، ان وزارة كهذه قلما تستطيع تجنب التوترات الداخلية إذْ إنه طالما جرى الصراع حول سياساتها المختلفة.

ســـرعان ما ظهرت الاختلافات إلى العلن بين الحزب الوطني الاتحادي والسياسيين الختميين البارزين الذين كانوا معارضين لنزعة الحزب العلمانية. وأصدر على عبد الرحمن، وزيـــر التعلـــيم الختمي، بياناً في ٢٠ آذار مشيراً إلى العواقب الوخيمة على الحزب إذ لم يوضع حد للانشقاق، وأن الخلاف بين قيادة الحزب الوطني الاتحادي والختمية واسع جداً بحيـــث لا يمكن إزالته من قبل أي عضو في الحزب، وان رئيس الحزب وحده هو القادر على إنهاء الخلاف، والآن وإذْ يسود هذا النوع من عدم الثقة بين الختمية وزعامة الحزب، فـــأن واحداً من أمرين يجب أن يحدث: "إما أن تتم استعادة الثقة او أن الحزب يجب أن ينشق إلى مجموعتين منفصلتين"[٦٥].

على الرغم من هذا التحذير فأن الأزهري وأنصاره من الحزب الوطني الاتحادي حافظوا على سياستهم العلمانية[٦٥]، ووجهت الاتهامات في الصحافة بأن الحكومة تستخدم ســـلطتها ضد بعض إتباع الختمية في العاصمة، وقد دفعت هذه الاتهامات جنباً إلى جنب مـــع مظاهر الخلافات بين الختمية والحزب الوطني الاتحادي في العاصمة[٦٥]، دفعت الجبهة المعاديـــة للإمـــبريالية "الـــحزب الشيوعي السوداني"إلى نشر بيان يدعو جميع الطوائف والأحزاب إلى استعادة الوحدة من أجل مصالح البلاد[٦٥].

وخـــلال ذلك أخبر السيد عبد الرحمن السفير البريطاني في الخرطوم بأن الختمية وحزب الأمة سيعملان سوية ويحطمان الأزهري كرئيس للوزراء[٦٥]. وقد عقُد اجتماعا بين السيدين، لا شك لمناقشة الإطاحة بالأزهري، لكن السفير البريطاني كان لديه انطباع، مـــن خلال حديثه مع السيد عبد الرحمن، بأن الأخير لم يكن واثقاً بالسيد علي، وبالنسبة للأزهري فقد اعتقد السفير البريطاني انه كان على وعي بالمؤامرات ضده لكنه كان واثقاً من قوة حكومته[٦٥].

وطـــريقةُ هي التكتيكات التي تبنتهـــا القوي الثلاثة المتصارعـــة - الأزهري والسيدان- فقد اتخذ الأزهري - تبعاً للسفير البريطاني - خطوة تستدعي الانتباه باقتراحه على السيد.عبد الرحمن ضم القوى حتى انه عرض عليه رئاسة الجمهورية لفترتين تستغرق كـــل منها أربع سنوات، مضيفاً إلى أنه في حالة وفاته فأن أبنه سوف يحل محله كرئيس، وقد روى السيد عبد الرحمن هذا العرض، الذي رفضه، على السيد علي ليُظهر انه ليست لديه مطامح رئاسية. كان السيد علي بحاجة كبيرة لهيئة سياسية يستطيع الاعتماد عليها في تصـــميمه على عزل الأزهري بأي ثمن، لكنه لا يزال يجد من الصعب الوثوق بالمهديين، وتبعاً لذلك، فانه لم يسعَ فقط إلى تعزيز روابطه مع مصر، لكنه، وهو الأكثر أهمية، اتخذ القرار الهام بدعم إنشاء حزب جديد ليكون الذراع السياسي للختمية[٦٥].

وقـــد أفاد محمد احمد أبو سن، في مناقشته لهذه الحكاية مع كاتب هذه السطور بعد ســـبع وعشرين عاما، وعلى الرغم من تأكيده للسرد الوارد أعلاه بصورة عامة، أفاد بأن الأزهـــري التزم الصمت لمدة أربعين يوماً بعد عرضه الأول على السيد عبد الرحمن حول الرئاســـة، وقد دفع هذا السيد إلى الافتراض بان الأزهري قد تخلى عن الأمر، وذكر أيضا أن الدرديـــري محمد عثمان اتصل في هذا الوقت بشكل سري بالسيدين لإقناعهم بضم القوى[٦٦]، ومهما تكن الحقائق بالضبط، فالأمر المؤكد هو أن عداء السيد علي للأزهري العـــلماني اجبره على التقارب مع السيد عبد الرحمن، وفي نفس الوقت كان من الصعب علـــيه السعي إلى تفاهم أفضل مع المصريين: فهو، بعد كل شيء، قدم في الماضي مساندة كبيرة للأحزاب الموالية لمصر ولا يزال لا ينكر ذلك علناً، لكن مبادرته الأكثر أهمية بكثير هي تدعيم حزبه السياسي، الذي ظهر إلى الوجود في يوم ٢٦ حزيران عام ١٩٥٦، تحت اســـم حـــزب الشعب الديموقراطي، عندما أخذت الضغوط داخل الختمية من اجل عمل موحد واضحة، وعيه بهذا، مضافاً أليه اعتقاده بأن أتباعه الآن قد حصلوا على تجربة كافية في السياســـة بالعمـــــل مع الجماعات الأخرى تمكنهم من النجاح في العمل كمجموعة

مستقلة، ان ذلك ربما أقنعه بأن يتخلى عن شكوكه القديمة" بكفاءة أتباعه"، ويقر إنشاء حزب سياسي يستند بشكل صريح على الطريقة، ومنحه رخصته الشخصية والعلنية، فقد أصبح علي عبد الرحمن رئيساً للحزب ومحمد نور الدين السكرتير العام[٦٥].

الحكومة الائتلافية الأولى:

في غضون ذلك استمرت المناورات للإطاحة بالأزهري وساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في إسقاطه، أولها أن السيدين اتفقا على إنهاء سلطة الأزهري، وثانيهما أن تشكيل الحزب الختمي الجديد ترك الأزهري على الرغم من أتباعه الشخصيين، معزولاً نوعاً ما، وثالثهما أنه في يوم ٢٥ حزيران، قبل يوم من الافتتاح الرسمي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي، قُدمّ مشروع قرار بعدم الثقة في رئيس الوزراء إلى مجلس النواب من قبل محمد محمود من حزب الأمة[٦٥].

عندما كان الختميون محتشدين لتدشين الحزب الجديد، كان الحزب الوطني الاتحادي أيضاً يعقد اجتماعاً، وقد أدت المشاجنات الكلامية بين الطرفين التي أعقبت ذلك إلى تدخل الشرطة وأخذ بعض المتظاهرين إلى المعتقل[٦٥]، وفي مواجهة التوتر بين الحزب الوطني الاتحادي والختميين، وخاصة بعد الإعلان عن حزب الشعب الديمقراطي، أصدر حاكم الخرطوم أمراً في ٢٨ حزيران يحضر به تجمعات أو مسيرات في العاصمة. في الرابع من تموز فاز مشروع القرار بعدم الثقة في رئيس الوزراء ٦٠ صوتاً مقابل ٣١صوتاً، ثم استقال الأزهري وأنتخب عبد الله خليل، السكرتير العام لحزب الأمة، رئيساً للوزراء، وإذْ أن حزب الأمة لم تكن له أغلبية في مجلس النواب، فقد شكل عبد الله خليل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الديمقراطي، وقد أحتفظ رئيس الوزراء بوزارة الدفاع تحت سيطرته الشخصية بينما تم تعيين علي عبد الرحمن، وزيراً للداخلية، وميرغني حمزة، أحد زعماء حزب الشعب الديمقراطي، نائبا لرئيس الوزراء[٦٥]، وضمت الوزارة الجديدة ستة

أعضـــاء من حزب الأمة، وستة من حزب الشعب الديمقراطي وأثنين من حزب الأحرار الجنوبـــيين، تشـــكل بعد انتخابات عام ١٩٥٣، وواحداً من الجمهوريين الاشتراكيين، ووجد الأزهري، الذي كان رئيساً للوزراء منذ عام ١٩٥٤، نفسه زعيماً للمعارضة لأول مرة.

كـــان مـــن التوقع فقط أن انعدام الثقة التاريخي بين حزب الأمة والختمية وأهدافهم السياسية المختلفة ستستمر، وكان بيان رئيس الوزراء الافتتاحي في كثير من الجوانب يتفق مـــع الأهداف المعلنة لدستور حزب الشعب الديمقراطي، ومهما يكن من أمر فبينما كان يحـــافظ في الشـــؤون الخارجية على الصداقة مع الجامعة العربية والبلدان الأفريقية ويدعم إعلان مؤتمر باندويغ حول عدم الانحياز[٦٥]. وظهر التنافس الطائفي ثانية إلى المقدمة بضغط حـــزب الأمـــة من أجل أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للسودان، بينما "كان حزب الشعب الديمقراطي، واحد أجنحته يتطلع إلى مصر الثورية من أجل الإلهام، متنبهاً لمصالح السيد علي"[٦٥]، ونتيجة لذلك فلم ينجز سوى القليل في مواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والمشـــاكل الأخـــرى، ومع تغيير الأعضاء لولاء اهم أصبح اهتمام الحكومة الرئيسي هو كيفية الاستمرار في السلطة[٦٥].

وعلى أية حالٍ فأن ما هدد استمرار الائتلاف بصورة رئيسية هو سلسلة من القضايا العالمية وهي: أزمة السويس، المساعدة الأمريكية، ونزاع حلايب.

١ – أزمة السويس:

في ٢٦ تمـــوز عـــام ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميمه لشركة قناة السويس، وأعلنت الحكومة السودانية أن الحكومة المصرية على حق[٦٥]، لكن مشاعر حزب الشعب الديمقـــراطي كانـــت أكـــثر قوة، وكانت بيانات الحكومة التي وضعت من أجل تهدئة المظاهـــــرات المؤيدة لمصر ضد العدوان الانكلو – فرنسي الذي تلا ذلك، كانت هذه

البيانات رداً كافٍ في نظر حزب الشعب الديمقراطي، وفي تشرين الثاني أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لتضمن أن تكون موارد البلاد جاهزة لمساعدة مصر[٦٥]. وبرغم ذلك فأن ك.د.د.هندرسون، بينما يعترف بأن قضية السويس قد"سددت ضربة قوية لهيبة بريطانيا وأعادت هيبة مصر"، فأنه يؤكد بان "الحكومة رفضت أن ترغم على التخلي عن موقفها الخيّر في عدم التحيز"[٦٥].

على الرغم من الدلائل في السنة السابقة على ان السيد علي كان يهدف إلى الاحتفاظ بموطئ قدم في المعسكر المصري، فأنه الآن لم يقدم بادرة علنية على موقفه الشخصي من مسألة قناة السويس وعلى النقيض من ذلك فقد قام السيد عبد الرحمن بعمل شخصي وزار القاهرة في ٢٥ آب، وقد حاول التوسط في مسألة السويس وحتى أنه أقترح زيارة بريطانيا إذا كان يُظن أن ذلك ذو فائدة. ومهما يكن من أمر فأن تقرير السفارة البريطانية المرقم ٢٣ يقرر دون تفسير أن زيارة السيد عبد الرحمن للقاهرة لم ترق للحكومة المصرية[٦٥]، ولا شك إنما امتعضت من تدخله في مسألة ذات أبعاد عالمية كبيرة. وأستمر السيد علي، وقد أدرك هذا بلا شك، في تجنب أية مبادرة شخصية تاركاً الأمر للحكومة السودانية من جهة ولحزبه السياسي من جهة أخرى للإعلان عن مواقفهم من المسالة.

أصدر حزب الشعب الديمقراطي بياناً يدعو فيه الشعب السوداني إلى "الإسراع في التطوع والتبرع لمساعدة الشعب المصري،" ويطلب من أنصاره إرسال تبرعاتهم إلى اللجان المحلية لحزب الشعب الديمقراطي، وكان جواب الحكومة هو إرسال وفد، برئاسة رئيس الوزراء وعلي عبد الرحمن، لمناقشة المصريين في الطرق والوسائل لتطوير تعاون أفضل بين البلدين[٦٥]، وقد استمرت هذه العلاقة الحميمة حتى شباط ١٩٥٨[٦٥].

٢- المساعدة الأمريكية:

ثـــارت مشكلة أخرى، وهي بحد ذاتها تقريباً أنهت الائتلاف، حول مبدأ آيزنهاور، فـــبعد وقـــت قصير من انتخابه رئيساً، عرض آيزنهاور المساعدة للبلدان النامية رداً على الـــتغلغل السوفييتي في العالم الثالث، وقد ثار نقاش حامٍ من قِبل جميع الجماعات السياسية حـــول الموقـــف الذي يجب أن تتخذه السودان، وانقسمت الوزارة حول قبول المساعدة الأمريكية، وقد حبذ حزب الأمة المساعدة بينما عارضها حزب الشعب الديمقراطي بحجة أن القســـم العسكري من برنامج المساعدة لم يكن في مصلحة السودان، إذْ أن المساعدة موجهـــة ضد الشيوعية التي لم تكن في نظرهم تهديداً للسودان، وكان علي عبد الرحمن معارضاً لقبول المساعدة إلى درجة أنه هدد بإنهاء الائتلاف مع حزب الأمة، ونتيجة لذلك لم يتمكن رئيس الوزراء على تقديم الاقتراح للبرلمان[٦٥].

في ٩ آذار ١٩٥٧ أعلنت الوزارة، في محاولة لتهدئة الأجواء، أنها ستدرس بعناية مبدأ آيزنهاور لكنها لن تلزم نفسها حتى وصول مبعوث الرئيس آيزنهاور، واستطرد البيان قائلاً أن الســـودان لـــيس لديها اعتراض على طلب المساعدة التقنية غير المشروطة كما فعلت بلدان آسيوية وأفريقية أخرى[٦٥]. وبعد أسبوع صدر بيان حول المحادثات التي عقدت مع المـــبعوث الأمريكي، السيد نكسون، الذي كان آنذاك نائباً للرئيس، والتي نوقشت فيها مســـألة المساعدة، وقال البيان ان السودان سيستخدم هذه المساعدة في مشروع مائي وفي بناء طرق وسكك حديدية جديدة، ولكن ليس للأغراض العسكرية[٦٥].

في ١٠ آذار أعلنت صوت السودان أن رئيس حزب الشعب الديمقراطي أيد اقتراحاً لنور الدين، نائب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، من أجل مؤتمر للدول العربية لمناقشة مـــبدأ آيزنهاور واتخاذ خطوات موحدة فيما يتعلق به، وذكرت الصحيفة أيضاً أن السيد علي يدعم بقوة أكبر وجهة النظر هذه، على الرغم من أن حزب الشعب الديمقراطي هو

الـــذي عبر عنها، وقد نشرت جريدة الأمة فوراً رداً من قبل المتحدث بلسان حزب الأمة هـــاجم فيه اقتراح نور الدين باعتباره دعائياً كما هاجم رئيس حزب الشعب الديمقراطي لتأييده إياه[٦٥]، وإذْ أستمر الجدال فأن نور الدين حّور بعض الشيء موقف حزب الشعب الديمقراطي[٦٥].

أُرسل خلف الله خالد، الذي كان وزيراً للدفاع في الحكومة الانتقالية، إلى مصر من قبل السيدين لتقييم رأى مصر حول مبدأ آيزنهاور[٦٥]. في ١٤ مايس عاد برسالتين من عبد الناصـــر، كان اتجاههما العام، حسب جريدة العلم، جريدة الحزب الوطني الاتحادي، هو ببساطة أن السودان يجب أن تتصرف وفق ما تراه مناسباً لمصلحتها[٦٥].

وقد أرسلت الجبهة المعادية للاستعمار والتي كانت قد أصدرت تحذيراً في شباط من أن الانشـــقاق بـــين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي قد يتخذ سبباً لتســـليم البلاد للإمبرياليين[٦٥]، أرسلت الآن مذكرة إلى رئيس حزب الشعب الديمقراطي مشـــيرة إلى خطر استمرار التحالف مع حزب الأمة، ومذكرة إياهم بخلافاتهم مع حزب الأمـــة في السياســـة الخارجية وداعيةً إياهم إلى عدم مساندة حزب الأمة في الانتخابات القادمة، وقالت أنها أعربت عن وجهات النظر هذه للسيد علي عدة مرات[٦٥].

سببت نية الحكومة المعلنة في قبول المساعدة الأمريكية هياجاً واسع النطاق، وفي ٣٠ حزيـــران عام ١٩٥٨ عقدت أحزاب المعارضة، الحزب الوطني الاتحادي والجبهة المعادية للاســـتعمار وحـــزب الأحرار الجنوبيين، اجتماعاً وضعوا فيه صيغة لموقف متفق عليه في معارضـــة المســـاعدة الأمريكية وقرروا دعوة حزب الشعب الديمقراطي إلى قبول اتفاقهم كأساس لميثاق للأحزاب الأربعة[٦٥]،لكن جهودهم باءت بالفشل.

قام السيد علي بمحاولة الآن لمنع الانشقاق حول مسألة المساعدة داخل الحكومة، أو حـــتى داخـــل حزبه، من الوصول إلى أبعاد خطيرة[٦٥]، وكان لجهوده في المصالحة بعض الـــنجاح، وبالـــرغم مـــن انه ذكر انه اخبر أنصاره بان يصوتوا كما يرغبون في المناقشة

البرلمانية القادمة حول الموضوع[٦٥]، فقد كان المحصلة هي انه في النهاية، في ٢ تموز عام ١٩٥٨، اقر مجلس النواب سياسة الحكومة في قبول المساعدة الأمريكية الاقتصادية والتقنية، بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ٧٥ و ٨ امتنعوا عن التصويت[٦٥].

٣. نزاع حلايب:

القضية الأخيرة التي هزت الائتلاف الحاكم بقوة هي أزمة حلايب، وتقع حلايب على الحدود السودانية مع مصر، وقد تفجر النزاع الكامل حول ملكية المنطقة عندما علم في السودان ان مصر تنوي إجراء اقتراع لسكان المنطقة في استفتاء حول مسألة الوحدة مع سوريا، ومع دنو الانتخابات في السودان، بعثت الحكومة ببرقية في منتصف شباط ١٩٥٨ إلى الأمم المتحدة محتجة بأن مصر تطالب بمنطقة سودانية[٦٥]. وقد نفى الرئيس عبد الناصر بشدة تقارير صحافة حزب الأمة القائلة بأن قوات مصرية عبرت حدود السودان وذلك في برقية إلى السيد عبد الرحمن، حاضاً إياه على لفت نظر حزب الأمة إلى مخاطر تصديق إشاعات كهذه[٦٥]. كان النزاع إحراجا لحزب الشعب الديمقراطي الذي كان هذا الوقت منكباً على شرح وجهات نظره حول السياسة الخارجية، والتي تتضمن ضرورة الإصرار على روابط أقوى مع مصر[٦٥].

في ١٩ شباط عام ١٩٥٨ وإذ كان الموقف خطراً على نحو جلي، تدخل السيد على وكتب إلى الرئيس عبد الناصر مباشرة معرباً عن القلق الشديد حول ما يجري، قال أنه يأمل في المحافظة على العلاقات الأخوية بين الشعبين وطلب من الرئيس وقف أي أجراء آخر في منطقة حلايب وترك الأمور على ما هي عليه إلى ما بعد الانتخابات العامة السودانية، وتابع مشيراً إلى أن الشريكين يستطيعان عند ذاك حل المسألة في جوى أخوي وهادئ وقد أختتم السيد علي رسالته بالمطالبة برد فوري[٦٥]. في ٢٠ شباط أجاب الرئيس عبد الناصر بردّ ودي معرباً عن أسفه لظهور هذا الوضع، وأستطرد مشيراً إلى أن تقارير

الصحافة في السودان والقائلة أن القوات المصرية عبرت حدود السودان لا أساس لها، وأضاف الرئيس أن تقارير كهذه تعطي زخماً للمحاولات الإمبريالية لتقسيم شعب مصر والسودان، وأكد للسيد علي أن مصر تدعم رغبته ورغبة الشعب السوداني في علاقات أخوية بين البلدين، وأن الحكومة المصرية ستناقش طرق تحقيق هذا[٦٥].

تبادل الأزهري أيضاً الرسائل مع الرئيس عبد الناصر بعبارات شبيهة[٦٥]. أدركت الحكومة المصرية أن الأزمة قد نشأت في لحظة صعبة على نحو خاص بالنسبة لأصدقائهم في السودان؛ إذْ لو حدث صدام مسلح في حلايب بين القوات المصرية والسودانية، فأنهم يعتقدون أن رئيس الوزراء عبد الله خليل، وهو من حزب الأمة، سيحاول استغلال أزمة كهذه، بتقديم نفسه وحزبه على أنهم منقذو السودان وبذلك يكسبون التأييد في الانتخابات القادمة.

التقى في الخرطوم ممثلون من جميع الأحزاب والمنظمات في ٢٠ شباط وأدانوا أعمال مصر في المنطقة الحدودية، ودعوا إلى حل سلمي للمشكلة، وكان من بين الموقعين على القرار حزب الشعب الديمقراطي[٦٥].

في اليوم التالي أعلنت الحكومة المصرية موافقتها على تأجيل تسوية مسألة حلايب الحدودية في سبيل المحافظة على العلاقات الأخوية بين البلدين، وأعاد البيان القول أنه بغض النظر عن الدوريات الحدودية فأن مصر ليست لها قوات في المنطقة وأنها ستدعم السودان دوماً ضد العدو المشترك[٦٥]، وكان رد الفعل في السودان فوريا، فقد أرسل السيد علي رسالة شخصية إلى الرئيس عبد الناصر شاكراً إياه لاستجابته لرغبات قادة الأحزاب السودانية، وقد أصدرت جميع الجماعات السياسية، ماعدا حزب الأمة الذي كان يعتبر الرد المصري غير كافٍ، بيانات ترحب بالخطوة التي أتخذها الرئيس عبد الناصر[٦٥].

المدة المتبقية من عمر الائتلاف:

كان عمر الحكومة الائتلافية على وشك الانتهاء في حزيران عام ١٩٥٧. في شباط تقرر أن الاستعداد للانتخابات العامة لا يمكن إكمالها في الوقت المحدد لإجرائها في نيسان كما كان مخططاً أصلاً، وأنه يجب تأجيلها إلى ما بعد أمطار حزيران وتموز، ولذا أثار التساؤل فيما إذا يمكن تمديد عمر البرلمان القائم، وحله في حزيران سيكون خطراً على الختميين، الذين يشغلون ١٩ مقعداً فقط، والذين ووجهوا سابقاً بتهديد من فئة في حزب الأمة بإقامة ائتلاف جديد مع الحزب الوطني الاتحادي لكن دون الختميين[٦٥]. وكان من الواضح أن هذه الفكرة لم تكن تلقى الترحيب من السيد عبد الرحمن إضافة إلى السيد علي، وقد عقد السيدان اجتماعا في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٥٧ لمناقشة الانتخابات العامة[٦٥]. أدرك الختميون أن أملهم الوحيد في البقاء في الحكومة، على الأقل حتى الانتخابات العامة، هو في بقائهم جزءاً في الائتلاف، وكان الحزب الوطني الاتحادي من جانبه يخشى أيضاً حل البرلمان إذ أن ذلك سيدع رئيس الوزراء يقرر موعد إجراء الانتخابات وهكذا يستمر في منصبه[٦٥]، ولذا حاولوا التأكيد على حزب الشعب الديمقراطي من أجل الضغط لتمديد عمر البرلمان حتى الانتخابات العامة، كان عبد الله خليل ضد هذا ونجح في كسب تأييد السيد علي الذي ربما لم يكن راغباً في أن يبدوا مرة أخرى في معسكر الأزهري[٦٥]، وقد هدد عبد الله خليل حزب الشعب الديمقراطي بتحذيرهم بأنه كسب الجنوبيين إلى جانبه وأن ذلك سيمكنه من الحكم بدونهم[٦٥]. في هذا الجو المشحون أعتقد أندروز،السفير البريطاني، أن مصر كانت تستغل مخاوف السيد على القديمة في مهدية جديدة وذكر أن عبد الله خليل أخبره أنه كان يحاول طمأنة السيد علي حول نوايا حزب الأمة[٦٥]. بعد عشرة أيام ذكر أندروز الرغبة الواضحة للسيدين، اللذين

أكـــدا في حوار معه على أن علاقتهما جيدة، على مواراة خصومتهما[٦٥]، وفي المحصلة تم تمديد عمر الحكومة الائتلافية.

ومهمـــا يكن من أمر، فقد تم تأجيل الانتخابات حتى آذار عام ١٩٥٨ ومع دنوها تصاعدت التوترات السياسية بشكل مقلق، وبعد اجتماع بين رئيس الوزراء والسيدين، أصـــدر الأخيران بياناً مشتركاً دعوا فيه الشعب إلى عدم التورط في العنف والذي سيدمر الـــبلاد في نظر المجموعة الدولية[٦٥]. وخلال ذلك جرت تحركات من أجل تخفيف بوادر التوتر بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة، وزار عبد الله الفاضل أم روابة حيث رحـــبّ بـــه ترحيـــباً حاراً حزب الشعب الديمقراطي والذي ناقش معه تقسيم المناطق الانتخابـــية في كـــردفان مشدداً على انه ستتم المحافظة على التفاهم بين السيدين وبين حزبيهما، وانه سيتم التوصل إلى اتفاق حول تقسيم المناطق الانتخابية[٦٥]. في ٦ شباط عام ١٩٥٨ ذكـــرت صـــوت السودان ان السيدين عقدا اجتماعا مطولا ناقشا فيه مجموعة واســـعة من المواضيع[٦٥]، تضمنت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحزبين كلما ثارت وإبـــلاغ الســـيدين، ونوقشت أحد التقارير التي أثمرت عن اللجنة في اجتماع بين السيد محمد عثمان والسيد عبد الرحمن والسيد الصديق حيث أعلنوا عن تسوية خلافاتهم حول تقســـيم الدوائر الانتخابية في الانتخابات[٦٥]، ومع ذلك وإذا كانت الانتخابات تجري، تنـــبأ عـــبد الله خلـــيل أن حزبه سوف يحصل على مقاعد كافية لتشكيل الحكومة دون مساندة من الأحزاب الصغيرة[٦٥].

وخلال ذلك كانت نتيجة الانتخابات في آذار عام ١٩٥٨ هي أن أي حزب لم ينل أغلبـــية مطلقـــة مما يعني أنه لا يمكن تجنب ائتلاف آخر، وكانت هناك إشاعات بتجديد الائـــتلاف السابق بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والجنوبيين وأيضاً ائتلاف ممكن بين الحزب الوطني الإتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، ومرة أخرى مع الجنوبيين، لتشكيل الحكومة القادمة. ذكرت صوت السودان أن زعماء حزب الأمة قد اتخذوا زمام

المبادرة في مناقشة المشكلة مع السيد علي لكن السيد علي لن يلزم نفسه قبل مناقشة القضية مع زعماء حزب الشعب الديمقراطي الذين كانوا بعيدين عن العاصمة، كما صرحت الصحيفة ، في حالة عدم خروج ائتلاف على الأساس القديم إلى حيز الوجود، فأن حزب الأمة سيكون مقتنعاً بالتعاون مع الجنوبيين فقط، وفي الواقع فأن حزب الأمة كان واثقاً من أنه في الحالتين ستكون له الأغلبية الضرورية في البرلمان للعب دور أكبر في الحكومة الجديدة[٦٥].

في الحقيقة أن الضرر، على الأقل بالنسبة للحزب الوطني الاتحادي، الذي ترتب على الخلاف بينهم وبين حزب الشعب الديمقراطي كان واضحاً إذْ ان فشل تقاربهم جعل مما لا مفر منه تجديد ائتلاف الأمة- الشعب الديمقراطي. ومع ذلك فان النتيجة الفقيرة نسبياً لحزب الشعب الديمقراطي في الانتخابات كانت ستضعهم في موقع الشريك الأصغر، وهو ما حصل فعلاً، إذ بقي عبد الله خليل رئيساً للوزراء في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت في آذار مع ميرغني حمزة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، لكن المناصب الوزارية وزعت الآن بصورة غير متساوية: عشر مناصب لحزب الأمة وستة لحزب الشعب الديمقراطي.

ومهما يكن من أمر فقد أصدر السيدان بياناً مشتركاً ليبينوا أنهما لا يزالان متفقين، مشددين، على أنهما كان قد ساندا الحكومة الائتلافية السابقة وانهما سوف يدعمان الحكومة الائتلافية الجديدة من أجل مصالح البلاد؛ وناشد الشعب عدم الإصغاء للدعاية ضد الائتلاف[٦٥].

على أية حال فقد كان كلاً الشريكين في الائتلاف يوجهان قضايا هما من أجل التمسك بالسلطة فحسب على حساب أيجاد حلول لمشاكل البلاد الخطيرة. في كتابه عن الائتلاف السابق لعام ١٩٥٦، يصف هولت ذلك الائتلاف بأنه"مصطنع وتكتيكي"، ويقول أن الشريكين"كانت لهما وجهات نظر متباينة حتى حول أكثر المسائل جوهرية في

السياسة، واتحدوا فقط لغرض دحر الأزهري، أن التاريخ القصير للفترة البرلمانية الأولى كان يتصف بالمنافسات التافهة والشكوك المشلةّ المتبادلة بين شركاء الائتلاف"[٦٥]، وبصورة مشابهة يمكن وضع تعليق مشابه حول الحكومة الائتلافية الثانية، وقد تحقق تقدم قليل في المجال الاقتصادي وكان هناك تذمر عام في البلاد[٦٥]، وكان جواب حزب الأمة هو في أحياء دعوته القديمة لحكومة وطنية، وكان هدفهم من عمل ذلك هو إخافة حزب الشعب الديمقراطي من أجل أن يتبنى خطاً أكثر توفيقي في الائتلاف القائم.

ومهما يكن من أمر فقد أعلن علي عبد الرحمن في ١٧ آب عام ١٩٥٨ أن حزب الشعب الديمقراطي نفسه يقترح تشكيل حكومة وطنية وميثاق وطني، وان السيد على حبد الفكرة[٦٥]، وربما كان الأزهري محقاً إذ لاحظ عندما أخطر اجتماعاً للحزب الوطني الاتحادي أن الدافع وراء إشارات حزب الشعب الديمقراطي والأمة من أجل حكومة وطنية هو ببساطة لإخافة شركائهم في الائتلاف على موقف موحد وعلى ضوء ذلك يتبصر الحزب الوطني الاتحادي في موقفة[٦٥]، وكما توقع بلا شك فأن ميثاقاً ائتلافيا موحداً كهذا لم يخرج إلى حيز الوجود.

كان هناك تبادل في وجهات النظر بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول عدد من النقاط مما لم يكن ممكناً في الماضي، لكنهم فشلوا في هدفهم الرئيس في إعادة التوحيد[٦٥]، ومع نهاية تشرين الأول هدد أحمد سيد حمد، وهو عضو ختمي في البرلمان وعضو في حزب الشعب الديمقراطي، بسحب تأييده للحكومة لأنها فقدت ثقة الشعب السوداني، وأنتقد قبول هدية بريطانيا من الأسلحة إلى السودان قائلاً أن هذا سوف يجر البلاد نحو المعسكر الغربي، ودعا إلى استقالة الحكومة فوراً وأيده في ذلك أعضاء البرلمان الآخرون من حزب الشعب الديمقراطي[٦٥].

بنهاية تشرين الأول زاد التوتر السياسي مع التحضير لعودة البرلمان إلى الاجتماع وقد أدى ذلك إلى حظر التجمعات في العاصمة، وتركز الاهتمام على النمط الجديد

لحكومة ائتلافية مستقبلية، كان حزب الشعب الديمقراطي غير مستقر على وجه الخصوص، وأبلغت اللجان المحلية الفرعية عن عدم رضاها عن السياسات الاقتصادية للحكومة وأوصت، كما فعل أحمد سيد حمد تماماً، بانسحاب الحزب من الائتلاف. وعقد السيد علي عدة اجتماعات مع ممثلين عن هذه اللجان الفرعية ومع قادة الحزب لمناقشة الوضع، وبالرغم من مؤشرات التنافر هذه في الائتلاف، فان المفاوضات الأخرى لحزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الوطني الاتحادي كانت عقيمة بشكل مماثل[٦٥]، ولذا استمرت المحاولات من أجل إزالة الخلافات بين حزب الشعب وحزب الأمة وقد لعب عبد الله الفاضل دوراً بارزاً نيابة عن الحزب الأخير[٦٥].

كان من المزمع إعادة افتتاح البرلمان في١٧ تشرين الثاني، وقد لوحظ ان من المهم وجوب أجراء المحادثات المقرر أجراؤها مع مصر من موقع القوة في الداخل، ونظراً للصعوبات المتوقعة في إعادة تشكيل الحكومة فقد خطط رئيس الوزراء لتأخير إعادة الافتتاح حتى ٨ كانون الأول، وأعلن حزب الأمة مجدداً عن الحاجة لحكومة تضم جميع الأحزاب لتحل محل الائتلاف القائم، وهو ما وافق عليه رئيس الوزراء. وفي ١٤ تشرين الثاني بدأ عبد الله خليل مشاوراته، وأظهر وزراء حزب الأمة استعدادهم لتأييده بتقديم استقالاتهم. وكان حزب الشعب الديمقراطي، وقد علم بخطط حزب الأمة، وفي نوع من الحيرة، فقد كانت وجهات نظرهم في أغلب القضايا أقرب إلى وجهات نظر الحزب الوطني الاتحادي، وقد قدم الأزهري، الذي كان في القاهرة، وجهات نظره حول تشكيل حكومة وطنية والتي أعتبرها البعض وسيلة لتجنب الانشقاق في الحزب. وعلى الرغم من أنه لا يزال شخصياً عند رأيه السابق القائل برفض الفكرة فقد قال أنه سيوافق على التفاوض حول حكومة وطنية إذا اتخذت لجنة الحزب التنفيذية والمجموعة البرلمانية قراراً إلى جانب عمل ذلك[٦٥].بعد سبع سنوات من ذلك ألقى محمد صالح الشنقيطي، رداً على أسئلة في التحقيق، باللوم على السيد علي في فشل مشروع الحكومة الوطنية، وقد كان

الشـــنقيطي وقتها رئيساً للجنة تشكلت من أجل تعزيز المشروع وثبت أن من المستحيل حتى الحصول على أذن من السيد[٦٥].

كان متوقعاً في غضون ذلك أن تعود العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان، والتي توترت خاصة حول قضية حلايب إذ قام علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي ووزير التجارة ومحمد أمين السيد الناطق بلسان مجلس الشيوخ وأمين صـــندوق حزب الشعب الديمقراطي، بزيارة إلى القاهرة على الرغم من ان زيارتهم كانت بمـــبادرة من السيد علي وليس من الحكومة، وحمل علي عبد الرحمن معه رسالة من السيد عـــلي إلى الرئيس عبد الناصر تعرب عن أمل السيد في تسوية القضايا العالقة بين البلدين، وكانـــت له عـــدة اجتماعات مع الرئيس عبد الناصر وأبقى السيد علي على علم بتقدم المحادثـــات، وكانـــت إحدى نتائج المحادثات هي دعوة الرئيس عبد الناصر إلى عبد الله خليل لزيارة القاهرة وهو ما رحب به رئيس الوزراء[٦٥].

وبصورة متزامنة وصل وفد برئاسة الأزهري من بغداد إلى القاهرة في طريق عودته، وقد فهمت وكالة الصحافة السودانية أن من المتوقع أن يلتقي وفد الحزب الوطني الاتحادي وحـــزب الشعب الديمقراطي حول طاولة مستديرة مع الرئيس عبد الناصر لمناقشة إمكانية المصالحة بين الحزبين ؛ لكن الاجتماع لم يتم[٦٥]، وقد أصدر زعيم الحزبين بيانات صحفية أنكرا فيها بقوة تقرير وكالة الصحافة السودانية[٦٥]. ومهما يكن من أمر فمن الطريف أن عـــلى عـــبد الرحمن أعلن فيما بعد، في عام ١٩٦٥، أنه التقى الأزهري عدة مرات قبل زيارته إلى القاهرة في محاولات لإعادة توحيد حزبيهما[٦٥]وفيما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا، فان الإشاعات حول اجتماعهما في القاهرة ربما أزعجت رئيس الوزراء وحزبه كثيراً، وعـــلى أيـــة حال فإن علينا أن نقطع سردنا لمسلسل الأحداث لنقدم اللجنة الدستورية ومهمتها.

اللجنة الدستورية:

ونعود إلى كانون الأول عام ١٩٥٦ إذ أنشئت لجنة دستورية من قبل البرلمان من ٤٣ عضواً لوضع مسودة دستور للبلاد. وتبعاً لمحمد أحمد أبو سن، وهو عضو في اللجنة، فقد قابل السيد علي الأعضاء الختميين وأخبرهم أنه يريد أن تكون البلاد جمهورية برلمانية لكنه ليس لدية اعتراض على أن السيد عبد الرحمن أول رئيساً لها[٦٥]. وكتب الدرديري محمد عثمان، وهو مستشار خاص للسيد علي، في مذكراته أنه سأل السيد علي في أحد لقاءا ته معه في مستهل عام ١٩٥٦ إذا كان يرغب أن يكون رئيساً للجمهورية، فأجاب السيد علي أنه لا يرغب في ذلك، وعندما سئل عن وجهة نظره عن تطلعات السيد عبد الرحمن، قال السيد علي أنه نفسه ليس لديه اعتراض على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية بشرط أن لا تكون الرئاسة وراثية[٦٥].

كانت هناك اختلافات داخل اللجنة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه الدستور، وخاصة ما إذا كان يجب الإعلان بأن الجمهورية البرلمانية إسلامية، وكان هناك تخمين في الصحافة حول سياق المناقشات. في ٢٣ شباط عام ١٩٥٧ نقلت إذاعة أم درمان بياناً للسيدين يؤيد جمهورية برلمانية إسلامية وأن تصبح الشريعة المصدر الدستوري للقانون[٦٥]. وتبعاً لأبو سن، فقد كان ممثلو حزب الأمة في الاجتماع الأول للجنة مهتمين ظاهرياً بتأمين موافقة الختميين على مبدأ الجمهورية البرلمانية، ولكن هدفهم المضمر هو التأكد بأنفسهم من أن الختميين سيوافقون على ان يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية.

وأخيراً تم وضع مسودة دستور من قبل اللجنة دون أن تحل مسألة الرئاسة[٦٥]، وكانت الحكومة الائتلافية لا تزال في السلطة بعد ثمانية عشر شهراً من ذلك عندما أصدر حزب الأمة بياناً في ٨ أيلول عام ١٩٥٨ يقول أنهم كانوا قد دعوا إلى تشكيل حكومة وطنية لتأييد الدستور، وأعلنوا أيضاً تفضيلهم لنظام رئاسي كوسيلة لتأمين الاستقرار،

ورداً على ذلك أعلن حزب الشعب الديمقراطي أنه لا يزال يفضل استمرار مجلس السيادة القائم المكون من خمسة بدلاً من رئيس أوحد للبلاد[٦٥].

على أية حالة ففي هذا الوقت كان السيد عبد الرحمن مريضاً جداً، وتبعاً لأبو سن طالب عبد الله خليل برغم ذلك بوجوب تكريم السيد عبد الرحمن لخدماته للبلاد وذلك بأن يصبح رئيساً. ومهما يكن من أمر حاول السيد علي وعلى عبد الرحمن تأجيل المناقشة حول الرئاسة إلى إشعار آخر، وعندما كانت هذه القضية تسيطر على اجتماعات اللجنة، فقد كان علي عبد الرحمن يُظهر عدم تأييده بوصوله إلى الاجتماعات متأخراً دوماً وقد أخبر أبو سن أنه يعارض موافقة السيد علي على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً، وكان يفضل مجلساً أعلى كرأس للدولة، لكنه كان مستعداً للموافقة على أن يرأسه السيد عبد الرحمن[٦٥]. ورواية أبو سن تجد لها بعض السند في تقرير صحفي عن اجتماع بين السيد علي وقادة حزب الشعب الديمقراطي والذي تم الاتفاق فيه على أنه يجب الاستمرار في مناقشة مبدأ جمهورية برلمانية بين الحزبين ولكن ليس باعتبارها مسألة عاجلة، وإعطاء الأولوية لتخفيف التوتر في العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة[٦٥].

استمرت قضية الرئاسة تسيطر على اجتماعات اللجنة وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٨ نقل أن أحمد سيد حمد أعلن أن ممثلين من الحزبيين اتفقا معاً على تعيين السيد عبد الرحمن رئيساً دستورياً مدى الحياة، بينما يجب أن تناط سلطة فعالة بمجلس سيادة. وعلى أية حال فقد أعلن أنه رغم ذلك فأنه يجب استشارة أعضاء الهيئة العامة لحزب الشعب الديمقراطي[٦٥]. وفي نفس الوقت نفى ناطق بلسان حزب الأمة بشدة إشاعات الصحافة القائلة أن حزب الأمة ألحّ على السيد عبد الرحمن بأن يصبح رئيساً لكنه سيكون سعيداً بأن يرى السيد علي يحل محله في حالة وفاته[٦٥]. وإذا ظلت هذه القضية تمنع اللجنة الدستورية من إكمال ما تبقى من مهمتها، فقد شرع حزب الشعب الديمقراطي بمقاطعة اجتماعاتها، كما فعل الحزب الوطني الاتحادي سابقا، ومع تأثير

المقاطعة من قبل حزب الأحرار الجنوبيين لعدم موافقة اللجنة على مقترحات فدرالية بشأن الجنوب، فقد فقدت اللجنة الآن النصاب القانوني[٦٤] ولذا ساد الفشل الذريع.

في نهاية تشرين الأول، ومع ازدياد الجو السياسي عتمة، أدرك حزب الأمة أن الائتلاف القائم يؤول إلى نهايته، وكانت الأشكال البديلة للائتلاف قيد الدرس. ويروي محمد أحمد محجوب، الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت، أن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي تعهد بمناقشة تشكيل الائتلاف[٦٥]، وفعلاً تم التوصل إلى اتفاق على القيام بذلك في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٨[٦٥]. ويؤكد محمد أحمد ياسين ، وهو رئيس سابق لمجلس الشيوخ، رواية محجوب مضيفاً أن السيد عبد الرحمن نفسه وعد بإقرار الائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي عندما يعود البرلمان إلى الانعقاد في اليوم التالي[٦٥]، وعلى أية حال فقد بوغت كل هذا بالأحداث.

انقلاب ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨:

في صباح ١٧ تشرين الثاني قامت وحدات من الجيش، يقودها الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش، بتولي السلطة، وتم حل البرلمان وتعليق الدستور وأُعلنت حالة الطوارئ وأمرت الصحف بالتوقف حتى إشعار آخر، وحُلت جميع الأحزاب السياسية ومنعت الاجتماعات والمسيرات والمظاهرات في كل مكان من البلاد. ومهما يكن من أمر فقد عادت الصحف إلى الصدور في اليوم التالي خاضعة للرقابة وخاصة المقالات حول سياسة الحكومة. وشكل مجلس أعلى للقوات المسلحة ومجلس وزراء مختلط من العسكريين والمدنيين[٦٥]. في بيانه الأول هاجم عبود، بصفته رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضاً، الجماعات السياسية التي خلقت عدم الاستقرار في كل مكان من البلاد، وشدد على ان هدف الثورة هو صيانة استقلال السودان ورفع مستويات المعيشة، وفي السياسة الخارجية أشار إلى عزمه على بناء علاقات بين السودان

والـــدول العربـــية الأخرى على أساس الصداقة والمصالح المشتركة، وحول العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص سيحاول حل المسائل العالقة معها، وإزالة الجفوة المصطنعة السائدة[٦٥].

لقي الانقلاب الترحيب بشكل عام، خاصة لان بلاغ عبود أوضح أن الجيش تولى السلطة فقط كإجراء مؤقت لإنقاذ البلاد من المؤامرات السياسية، في اليوم التالي زار قادة الانقلاب السيدين بصفتهما زعماء دينيين واللذين يطلب دعمهما للمساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار، والدعم الذي أعلنه السيدان أعاد طمأنة الجماهير بإمكانية حل مشـــاكل الـــبلاد، وقد حُظرت الأحزاب السياسية، ومن ضمنها حزبا السيدين، ولهذا السبب لم يرى القادة العسكريون حاجة لزيارة الأزهري[٦٥].

طريفة هي الظروف التي أصدر فيها السيد علي بيانه، وتبعاً لمحمد طه الريفي، الذي يزعم أنه كان كاتب السيد في ذلك الوقت، فأنه أُخذ سراً إلى منزل السيد علي ليلة ١٧ تشـــرين الـــثاني، وأمـــره السيد بوضع بلاغ قصير كان قد طلب إليه ان يصدر تأييداً للانقـــلاب، كـــان عـــلى البلاغ أن يوضح أن السيد لا يعتبر جميع أولئك الذين طردوا بصـــفتهم شياطين كما أنه لا يعتبر أولئك الذين قاموا بالانقلاب ملائكة، كما أنه كان أيضا سيرسل دعوات إلى أعضاء البرلمان لحضور حفلة استقبال، وفي هذه الحفلة سيطلب إلـــيهم العودة إلى دوائرهم الانتخابية طالما كانت البلاد في ظل الحكم العسكري[٦٥]، أن الـــبلاغ لا يعـــني ضـــمنياً بحد ذاته ان السيد علي كان له علم مسبق حول التحركات العسكرية المزمعة[٦٥]. وعلى العكس من ذلك، فان البيان الأطول الذي أصدره السيد عبد الـــرحمن ألقـــى باللائمـــــة على جميع الأحزاب السياسية التي حكمت البلاد منذ زمن الاســـتقلال والتي فشلت في تحقيق تطلعات الشعب، ولذا فأنها يجب أن ترحب بالحكم العسكري وتسانده[٦٥].

تبعاً لأبو سن فقد كان واضحاً أن عبد الله خليل كان قد طلب من عبود أخذ السيطرة على البلاد وفق شروط محدودة، وهذه الشروط هي أن الوزارة يجب أن تضم أربعة ممثلين عن حزب الأمة وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي وثلاثة من حزب الشعب الديمقراطي والأكثر أهمية من ذلك وجوب تعيين السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية، وقد أبلغ هذا الاتفاق الأخير إلى السيد عبد الرحمن وهو ما يفسر التأييد الذي منحه للانقلاب - وبرغم هذا فعندما بدا منظمو الانقلاب بعد أربعة أيام يدعون عملهم "ثورة" بدأ السيد عبد الرحمن على نحو جُلي يشك على أن الاتفاق لن يطبق. وبالنسبة للسيد علي قال أبو سن أن السيد عبد الرحمن استشاره حول المعاني المتضمنة في مصطلح "الثورة"، لكن السيد علي لم يبدي اهتماماً على الإطلاق.

من الجدير بالذكر أن عبد الله خليل قام بعدة زيارات إلى السيد علي في هذه الفترة، وقد أشار عدد من المعلقين إلى أن خليل، الذي كان من قادة حزب الأمة غير راضين عنه آنذاك ويخشى أن يتخلى حزب الأمة عن حزب الشعب الديمقراطي لصالح ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي، كان يسعى إلى تأييد السيد علي في معارضة خطوة كهذه، وإذا نجحت خطوة كهذه فان الأزهري بالتأكيد سيحل محل خليل كرئيس للوزراء[٦٥].

وبالحكم من خلال تقرير التحقيق في الانقلاب الذي أصدرته وزارة العدل عام ١٩٦٥، يبدو من المحتمل أن السيدين كانا على علم مسبق بالانقلاب، وفي حالة السيد عبد الرحمن فهناك افتراض ضمني بأن عبد الله خليل، الذي كان السكرتير العام لحزب الأمة بالإضافة إلى كونه رئيساً للوزراء، كان قد أبلغه بما كان يجري[٦٥]. وبالنسبة للسيد علي فقد بين خليل عند تقديمه الشهادة للجنة التحقيق أن السيد علي لم يكن يحبذ أي تحرك عسكري، و لم يستطع أن يتذكر أنه ناقش الانقلاب الوشيك مع السيد علي عندما زاره في اليوم الذي سبق حدوثه، بالرغم من أنه ربما ناقش الإشاعات التي تخمن احتمال

حدوث تدخل عسكري منذ أن بدأت إشاعات كهذه في الانتشار لعدة أسابيع. ومهما يكن من أمر فان عبود في شهادة أمام مستجوبيه يبين أنه سأل خليل قبل حدوث الانقلاب عن وجهة نظر السيدين حول ما كان على وشك الحدوث، وقد أخبره خليل ان العمل المزمع مقبول من قبل السيدين وأنهم يؤيدونه[٦٥].

في غضون شهور قليلة اصطدم عبود، وقد أزال جميع الأحزاب السياسية، بمعارضة من قبل ضباط جيشه الكبار، ففي آذار عام ١٩٥٩ قام عبد الرحيم شنان، قائد المنطقة الشمالية، ومحيي الدين أحمد عبد الله قائد المنطقة الشرقية، كلاهما لم يكونا عضوين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قاما بتحريك قواتهما إلى الخرطوم واعتقال أحمد عبد الوهاب، نائب القائد ومؤيد لحزب الأمة، إلى جانب عضوين آخرين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأعيد تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليضم الفريقين المتمردين؛ لكن الاختلاف داخل تلك الهيئة لم يحل حتى طرد أحمد عبد الوهاب منه كما أعفي من منصبه كوزير للداخلية والحكم المحلي. وزعم الفريقان عند تقديم شهادتيهما أمام مستجوبيهما عام ١٩٦٥م، بأن دوافعهم في طرد أحمد عبد الوهاب لم تكن موجهة ضد عبود، وقد شعروا بأن عبود كان تحت تأثير أحمد عبد الوهاب الذي كانت سياساته معادية لمصر وموالية للغرب بشكل غير مقبول وأنه كان يجب إزاحة أحمد عبد الوهاب عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمصلحة عبود، وقد تدخل السيدان فوراً بعد اعتقال احمد عبد لوهاب وأمّنا إطلاق سراحه[٦٥]؛ وأعرب السيدان على أملهما بأن الأمة ستبقى موحدة، وان عبود سيحقق أهدافه[٦٥]. من المحتمل ان هناك مناورة ختمية وراء خطوة الفريقين إذ أعلن علي عبد الرحمن في خطاب عام ١٩٦٥ جازماً ان هدف الفريقين كان منع عبود من تسليم السلطة إلى حزب الأمة[٦٥]، هناك مؤشراً أخر على ان دافعهم لم يكن شخصياً محضاً وهوان عبد الرحيم شنان ومحي الدين احمد عبد الله انضما فيما بعد إلى حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي على التوالي[٦٥].

وما إذا كانت الأحزاب المحظورة من قبل عبود وراء تحرك الفريقين أم لا فان مركز عبود الشخصي لم يتأثر[٦٥]، كما نجا أيضاً من حركتين أخريين ضده في مايس وأيلول عام ١٩٥٩. بوفاة السيد عبد الرحمن في ٢٤ آذار وخلافته من قبل السيد الصديق كإمام للأنصار، انتهى التأييد المهدي لنظام عبود، وفي تشرين الأول أرسل السيد الصديق مذكرة إلى الحكومة يطالب فيها، بين أشياء أخرى، بإنهاء الإدارة العسكرية وتبني دستور دائم مع رئيس منتخب و لم تلق هذه المذكرة اهتماماً[٦٥].

قدم الازهري، بالرغم من انه لم يعارض أو يؤيد الانقلاب منذ البداية، مذكرة أيضاً تحتوى على مطالب مشابهة[٦٥]، وكان تقديمها أول مؤشر على استعداده للتعاون مع القوى المهدية ضد النظام العسكري، وأصبحت العلاقات بين الحزب الوطني الاتحادي والمهديين والجبهة المعادية للاستعمار، التي كانت قد عارضت النظام العسكري منذ البداية، أكثر حميمة وفي عام ١٩٦٠ شكلوا جبهة المعارضة.

في تشرين الثاني من تلك السنة رتب عبود زيارة للرئيس عبد الناصر إلى السودان، وقد أمن ذلك بعض التأييد الشعبي لنظامه، وأثارت الزيارة مشكلات أيضاً إذ دعا السيد علي والسيد الصديق الرئيس عبد الناصر إلى حفلات استقبال. وفي حالة السيد علي فأن هذا لا يمثل مشكلة للنظام بسبب علاقات المراغنة التاريخية مع مصر وعلاقات السيد علي الشخصية مع الرئيس عبد الناصر، فضلاً عن ذلك فان السيد علي لم يُظهر حتى ذلك الوقت أية معارضة لنظام عبود، وقد ثارت المشكلة من دعوة السيد الصديق، حيث كانت الحكومة على وعي بأن جبهة المعارضة ستسعى إلى انتهاز فرصة زيارة الرئيس عبد الناصر لاستعراض قوتها، ولكن لأن الحكومة ما كانت لتستطيع منع دعوة السيد علي إلا بصعوبة، فقد شعرت بأنها مجبرة على السماح بدعوة السيد الصديق هو الآخر، وقد أعطى هذا المعارضة الفرصة التي سعت إليها[٦٥].

بعد مغادرة الرئيس عبد الناصر، تقدمت المعارضة بمذكرة إلى الحكومة في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٠ وكان الموقع البارز عليها السيد الصديق، ومن بين الموقعين الآخرين ميرغني حمزه، وهو عضو بارز سابقاً في حزب الشعب الديمقراطي. وكان من بين مطالبهم: وجوب عودة الجيش إلى ثكناته وأعماله الدفاعية الأصلية وضرورة تشكيل لجنة وطنية لحكومة ترعى الانتخابات الجديدة المعلقة، وان قوانين الطوارئ يجب رفعها فوراً لتأمين الحرية للشعب والصحافة[٦٥]. وعلى النقيض من ميرغني حمزه، فقد قدم أغلب أعضاء حزب الشعب الديمقراطي المحظور، يقودهم على عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع ختميين آخرين، خطاب ولاء تحت عنوان "مذكرة كرام المواطنين" معربين عن احترامهم لما حققته الحكومة"الثورية" في الداخل والخارج[٦٥]. وقد أخبر أحد الموقعين على الخطاب وهو محمد عبد الجواد كاتب هذه السطور ان عواطف حزب الشعب الديمقراطي كانت بالفعل وإلى حد كبير إلى جانب عبود، الذي كانت سياساته تنسجم مع التوجهات الأيديولوجية لحزب الشعب الديمقراطي، وعلى سبيل المثال فقد أيدوا سياسته تجاه مصر والتي توجت بتوقيع اتفاق حول مياه النيل في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٩ ، ورحبوا بتوجيه الدعوة إلى الرئيس عبد الناصر في عام ١٩٦٠ [٦٥]، وعندما ذهب عبود إلى الاتحاد السوفيتي في تموز عام ١٩٦١ كان هناك تأييد من الزعامة الختمية لهذه الخطوة تجاه المعسكر الشرقي، وعند عودته أرسل السيد على أبنه لتهنئته[٦٥]، والعوامل الأخرى التي شجعت التفاهم بين حزب الشعب الديمقراطي وعبود هي بيان السيد علي عند وقوع الانقلاب ونشأة عبود الختمية وميوله الدينية المبكرة، وفضلاً عن ذلك، وتبعاً لأبو سن، فأن عبود نفسه بزياراته المتكررة للسيد علي نجح في إعطاء انطباع للسيد بأن حكومته هي في الواقع حكومة السيد علي، كما ان تبني عبود لعدم الانحياز في الشؤون الخارجية كان ينسجم مع سياسة الختميين[٦٥].

مهمـــا يكن من أمر فقد كان حزب الشعب الديمقراطي ملزماً بتوضيح علاقته مع الـــنظام المنهار والدفاع عنهما، وسعى علي عبد الرحمن إلى عمل هذا من خلال الإعلان بـــان السيد علي هو وحده الذي ساند عبود عندما وافق على تبني سياسة الحياد الإيجابي وتـــبني علاقات جيدة مع مصر- على سبيل المثال بزيارة يوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة وبتوقيع اتفاق مياه النيل وبدعوة الرئيس عبد الناصر لزيارة السودان[٦٥]. وفي عام ١٩٦٥ ذكر السيد محمد عثمان بشكل مشابه في خطابه في الذكرى السنوية للاستقلال، ان الختميين بدءوا في تأييد حكومة عبود فقط بعد تدخل الفريقين شنان واحمد عبدالله في آذار عام ١٩٥٩ لان ذلك أدى إلى تغيير في السياسة الخارجية، وأكد ان الختميين انقلبوا ضـــد عبود في مستهل عام ١٩٦٢ كما تُبين ذلك انتقادات صحيفتهم ضد النظام، وان هـــذه الانتقادات أدت إلى انهيار حكومته[٦٥]، ومن الصحيح بالتأكيد ان الصحيفة الختمية كانـــت تواجـــه التعطيل بين حين وآخر، شأنها شأن الصحف الأخرى، في عهد عبود لانـــتقادها الحكومـــة[٦٥]؛ كمـــا ان الزعامة الختمية كانت مهمته دوماً باستعراض أهمية الطـــريقة وشعبيتها المستمرة علنا[٦٥]. وعلى أية حال فأن معلقين آخرين يعتبرون ان نظام عبود ما كان ليستمر حتى تشرين الأول عام ١٩٦٤ دون تأييد الختميين[٦٥]، وفي غضون ذلـــك اعتقدت الحكومة، وقد أحست بالموقف ألعدائي للسيد الصديق، ان أفضل طريقة للـــتعامل مع المسألة هو في فتح مناقشات معه آملة بان هذا سيسكت المعارضة[٦٥]، وقد انهارت المناقشات وفي تموز عام ١٩٦١ نفذ صبر الحكومة وقررت قمع المعارضة باعتقال قائدها، باستثناء السيد الصديق نفسه، في جوبا، كان السبب الظاهري لاعتقالهم هو انهم أرسلوا في ٧ تموز مذكرة احتجاج ضد تعذيب شاهد كان عضوا في الحزب الشيوعي في محاكمة سياسية في مدينة الأبيض[٦٥]، ولم تطلق الحكومة سراحهم حتى كانون الثاني عام ١٩٦٢ بعد ان بدأ السياسيون إضرابا غير محدد عن الطعام[٦٥].

ضعفت حركة المعارضة نتيجة لوفاة السيد الصديق في ٢ تشرين الأول عام ١٩٦١ ، فأصبح أخوه السيد الهادي إمام الأنصار بينما وقعت مسؤولية الشؤون السياسية على عاتق ابن الصديق السيد الصادق، ومن ذلك الوقت وحتى ثورة ٢١ تشرين الأول عام ١٩٦٤ امتنعت جبهة المعارضة عن النقد العلني لما كان يجري حولها. لاشك ان وفاة الصديق أضعفت حركة المعارضة لكن فشلها في الوقوف ضد الحكومة يدل على ان الأحزاب المشتركة فيها لم تنجح في ذلك الوقت في حشد تأييد شعبي مؤثر.

وبالنسبة للختميين والمهديين فعلى الرغم من ان أحزابهم السياسية قد ألغيت رسميا فان الطائفتين نفسيهما استمرتا في العمل، وبالرغم من ان التوتر بين السيد الصديق والحكومة فان قادة الطائفتين ابقوا على اتصالهم، وعلى سبيل المثال في كانون الثاني وحزيران كانت هناك زيارات متبادلة بين السيدين كل منهما استغرقت أكثر من ساعة، ويمكن الافتراض انهما ناقشا سلوك النظام العسكري[٦٥]، لكن لم يصدر بلاغ بعد اجتماعاتهما.

المجلس المركزي:

في عام ١٩٥٩ انشأ عبود لجنة للبحث في طرق توسيع مشاركة الشعب في الحكومة كخطوة أولى نحو دستور دائم للبلاد[٦٥]، وقد نتج عن ذلك إنشاء مجالس إقليمية وفيما بعد مجلس مركزي وقد ضم الأخير الوزراء، الوزراء المدنيين والعسكريين و٥٤ عضواً منتخباً؛ تسعة من كل إقليم من الأقاليم الستة و ١٨ عضواً عينهم عبود. كان من الواضح ان دافع الحكومة هو خلق شعبية وملأ الفراغ الذي نتج عن قمع الأحزاب السياسية، وفي أحسن الحالات فقد كانت المحاولة نجاحاً جزئياً إذ اختلفت الأحزاب المحظورة في موقفها من الانتخابات للمجلس، فقد قاطعها حزب الأمة بينما اشتركت فيها اللجنة المعادية للاستعمار محاججين بأنهم يجب ان يشتركوا لأسباب تكتيكية إذا كان

ذلك فقط سيقدم لهم منبراً سياسياً، بينما كان الحزب الوطني الاتحادي، بالرغم من عزمه على عدم الاشتراك، يفتقد إلى الجهاز الذين يضمن ان جميع أعضائه سيتبعون خط الحزب[٦٤]. واشترك بعض الأعضاء الختميين، وتبعاً لأبو سن فليس هناك من دليل على الإطلاق على ان السيد علي قد وجه أتباعه للانضمام إلى المجلس المركزي أو تأييده[٦٥]، وتعزيزاً لوجهة النظر هذه أعلنت صوت السودان، في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٦٣ في مانشيتات صفحتها الأولى أن زعامة الختمية لا تعرف شيئاً حول المجلس وان أحداً لم يتصل بها حول الأمر[٦٦].

وباختصار فعلى الرغم من شعبيته المبكرة فأن نظام عبود سرعان ما واجه المعارضة، وكانت المظاهرات العنيفة في عام ١٩٦٠ في وادي حلفا ضد مرسوم السلطة بإعادة توطين النوبيين في خشم الكربة أول مؤشر على الاستياء الجدي، وشعبية النظام التي جاءت بها الإصلاحات الاقتصادية كانت أيضا قصيرة العمر بسبب مصاعب الحكومة المتزايدة في الميزانية، والعلاقات مع مصر بدأت تعاني من توترات متجددة، وفي عام ١٩٦٤ كانت هناك مرة أخرى ريبة متبادلة بين الحكومتين، وفي الجنوب أيضا كان هناك اضطراب أخر في عام ١٩٦٣.